بانتظار تهدئة فلسطينية - فلسطينية

خيري منصور

حين يقشل أكثر من عشرة آلاف شهيد وجريح إضافة إلى آلاف البيوت التي سقطت سقوفها على قاطنيها في توحيد شعب حتى لو كانت مساحة أرضه بسعة الصين وعدد مواطنيه مليارا، فإن الأمر جلل . وينبغي على الفور إعادة النظر في مواقف الأطراف المتنازعة كلها . وأخذ عينات من خطابها لوضعها تحت مجهر المحلل النفسي لا المحلل السياسي .

لأكثر من خمسين يوماً هي الأقسى في تاريخ فلسطين كان الجميع يرددون عبارة واحدة هي فشل العدوان في فك الارتباط العضوي بين فصائل المقاومة الفلسطينية، بحيث بدت الخلافات والانقسامات التي ألحقت أذى كبيرا بالقضية كلها، كما لو أنها وراء ظهور المؤتلفين على إيقاع الرصاص، لكن ما إن بدأت التهدئة حتى اندلعت حرب أخرى، بوسائل مختلفة، وبأسلحة من طراز آخر تتلخص في تبادل الاتهامات والسعي إلى تبرئة الذات .

وهذه العودة غير الحميدة على الاطلاق إلى أول السطر في ذلك الكتاب الأسود خصوصا في أشد فصوله ماساوية هي ما يسمى إجهاز الجريح على ما تبقى فيه من عافية وهذا بحد ذاته شروع في انتحار .

وهنا أستأذن القارئ الذي لا يرى أن اللحظة مناسبة لاستدعاء أمثلة من الفن وبعيدا عن الحرب لأتذكر لوحة شهيرة للفنان الإسباني جويا عن رجلين يشتبكان والأرض تميد تحت أقدامهما ولا ينتبهان إلى ما هما عليه إلا عندما تبتلع الدوامة جسديهما حتى الرقبة .

والسؤال الذي لا مهرب منه الآن هو هل كانت الخلافات الفلسطينية البينية على هذا القدر من الراديكالية والجذرية بحيث لم يضع لها حدا هذا العدد من الشهداء والجرحى والأيتام والثواكل؟ أم أن وراء الأكمات أو الكواليس شيئا آخر يحتاج إلى حفريات سايكولوجية وسياسية؟

لقد عادت حليمة الفلسطينية بكل أساليها المستعارة وغير المستعارة إلى عادتها القديمة، قبل أن يجف الدم عن الرمل في شطآن القطاع وقبل أن يجد مئات الألوف من المشردين مأوى أو علبة دواء أو مدرسة لاستقبال التلاميذ في بدء العام الدراسي أو حتى مسجدا ليصلوا فيه بعد أن تحولت معظم المساجد إلى أطلال .

فلا معنى على الإطلاق لأي انتصار إذا كان مقترناً بالعودة إلى الحرب الكلامية، لأن العزاء الأكبر بعد كل ما جرى لغزة كان في الوحدة الفلسطينية التي طال انتظارها .

إن التعليقات المتكررة حول الخلافات الفصائلية قبل تموز 2014 تصبح ساذجة وبلا مفعول إذا استخدمت الآن لتحليل خلافات ما بعد العشرة آلاف شهيد وجريح والعشرة آلاف طلل .

عن «الخليج» الإماراتية

العراق وسوريا .. في انتظار جيش أردوغان

محمد علي فرحات

يحكم الإسلام السياسي دولاً أساسية في المشرق، كما يحكم معارضات سرعان ما تعسكرت، لأن الإسلاميين يقدمون أنفسهم بالمدفع والصاروخ لا بالخطاب والكتاب.

والصراع يدور بين مراكز الإسلام السياسي التي يستخدم معظمها جماعات مسلحة لتعطيل الحياة المدنية وتفكيك المؤسسات في دول مدنية يتحكم بها العسكر. في انتظار بديل يظنونه إسلامياً بعدما تحدده توافقات الدول الكبرى على رسم خرائط المنطقة.

التنافس بين إيران ودول الخليج واضح. فهذه الدول تركز على الانتماء العربي للمشرق وترى نفسها أولى بالعلاقة معه من إيران غير العربية، والتي تتدخل في المنطقة من بوابة الصراع مع إسرائيل ودعمها «حزب الله» اللبناني وإسلاميي غزة. ومعهما النظام السوري الذي تحول من صديق لطهران في عهد الأسد الأب الى تابع لها في عهد الابن.

هذا التنافس الواضح، يعبر عن نفسه حيناً بالصراع السياسي وأحياناً بمحاولة رسم حدود النفوذ باتصالات معلنة أو غير معلنة. لكن ما هو غير واضح علاقة الحزب الإسلامي الحاكم في تركيا بكل من إيران ودول الخليج. ثمة برود يخفي أجندات لا تستطيع أنقرة إعلانها في المرحلة الحالية، كأنها تنتظر أن يؤدي الصراع الدموي في العراق وسورية الى استدعاء الجيش التركي ليطفئ حرائق الطوائف، ويتطلب هذا الاستدعاء موافقة دول الإقليم الرئيسة والدول الكبرى، وربما عبر قرار من مجلس الأمن. وقد حدث مثل هذا الأمر لدى استدعاء الجيش السوري وقوات ردع عربية أخرى (ما لبثت أن انسحبت) لإطفاء حرائق الطوائف في لبنان، مع فارق وحيد هذه المرة هو موافقة مجلس الأمن لا جامعة الدول العربية، لأن تركيا ليست بلداً عربياً.

غموض الموقف التركي يعود إلى حلم التدخل العسكري في سورية والعراق بناء لطلب إقليمي ودولي. ومع الغموض، تواصل أنقرة تسهيل تحركات «داعش» و «جبهة النصرة» وغيرهما من الفصائل الإسلامية المسلحة لمزيد من التفتيت، في انتظار عملية الاستدعاء.

وإذا كان دخول جيش الأسد لبنان فتح الباب لترويض المنظمات الفلسطينية المسلحة تمهيدا لاندراجها في حل سياسي طويل الأمد، فهل يستطيع جيش أردوغان التمهيد لمصالحات وطنية في العراق وسورية فيحصد نفوذاً ثابتاً في البلدين يشبه الوصاية السورية على لبنان، قبل أن تتفكك سورية وتصبح بحاجة إلى الوصي التركي؟

نشك في تحقق الحلم التركي، لأن جيش أردوغان جزء من المشكلة لا من الحل، فالحزب الذي يحكم تركيا ينتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين» التي عبرت بوضوح عن نياتها السلبية تجاه دول الخليج، كما أن وفاق «الإخوان» مع إيران يتأرجح نحو الخصومة، كما حدث أثناء زيارة أحمدي نجاد القاهرة في حكم محمد مرسي، وظهر للعالم التكاذب «الإخواني» – الخميني الذي يخفي خصومة عميقة.

سيناريو حروب العراق وسورية يختلف عن سيناريو حروب لبنان، لكن مراقبة أنقرة واستكشاف غموضها قد يسمحان بتلمس مآلات الحكم في بغداد ودمشق أكثر مما تسمح مراقبة الصراع الخليجي– الإيراني في حالي الهدوء والتأزم.

عن «الحياة» اللندنية

هل يشكل النفط عائقاً أمام استقلال إقليم كردستان ؟

ماثيو ريد

لا ريب في أن الشلل الذي تعانيه بغداد، والاستيلاء على حقول النفط في كركوك، وصادرات النفط الجديدة من كردستان العراق، كلها عوامل أججت النقاش حول استقلال كردستان. وبينما يرى زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه رئيس إقليم كردستان، مسعود برزاني، ضرورة إجراء استفتاء الانفصال بسرعة، فإن الحزبين الأكثر تأثيراً في حكومة إقليم كردستان يعارضان السرعة التي ينبغي مباشرة هذا الأمر بها.

وفي هذا السياق، نشرت مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية، في موقعها على الإنترنت في أغسطس 2014، مقالاً لـ «ماثيو ريد»، نائب رئيس «فورين ريبورتس»، شركة استشارية تتخذ من واشنطن العاصمة مقرًا لها، ويتركز اهتمامها على النفط والسياسة في منطقة الشرق الأوسط، تناول فيه التوقعات حول استقلال إقليم كردستان، مؤكدًا أنه سيكون بمنزلة خطأ كبير يقع فيه قادة هذا الإقليم لأسباب سياسية، وعسكرية، واقتصادية. ورأى الكاتب أن استفتاء الانفصال الذي وعد به برزاني واقع يستحق السعي لتحقيقه، لكنه مقامرة عالية المخاطر حاليًا.

صعوبات استقلال الأكراد

يشير الكاتب إلى أن الأكراد متحمسون لاحتمالات الاستقلال، بعد أن عانوا تاريخا طويلا من التهميش والإيذاء، ولكن لا يمكن أن يكون هناك استقلال لكردستان دون عائدات ثابتة، وبيع النفط ضد إرادة بغداد الآن أمر في غاية الصعوبة. فإذا أصر الأكراد على الانفصال عن بغداد، فإن ما هو صعب الآن قد يصبح مستحيلا غدًا، برأي الكاتب.

وأوضح ماثيو ريد أن استقلال كردستان أكثر جاذبية في الوقت الحالي، لأن بغداد تحجم ميزانية كردستان منذ يناير 2014. ولا تقتصر نفقات كردستان الآن على دفع الأجور، والإعانات، وإنما تواجه سيلا من اللاجئين. والأكراد بحاجة لبيع النفط لتغطية النفقات العادية، فضلا عن رفع مستوى قوات الأمن، وبسط الحكم على مزيد من المدن، وإدارة حالات الطوارئ اليوم.

النزاع على النفط بين بغداد وأربيل

سلط ريد الضوء على النزاع القانوني بين بغداد وأربيل، عاصمة إقليم كردستان، على النفط الذي يخرج من الإقليم، والصعوبات الكبيرة التي يواجهها الأكراد في بيع أي قطرة من نفط العراق دون موافقة بغداد. فعلى الرغم من تحميل ست ناقلات تحمل أكثر من خمسة ملايين برميل من النفط الكردي بميناء جيهان التركي هذا الصيف، فإنه– حسبما يؤكد الأكراد– لم يتم بيع إلا ناقلة واحدة حتى الآن.

وهناك ناقلة تستقر قبالة سواحل المغرب منذ يونيو، وتوقفت أخرى قرب ميناء غالفستون، بولاية تكساس، في أواخر الشهر الماضي، وكانت قاضية أمريكية قد أصدرت أمرًا بمصادرة النفط إذا دخلت الناقلة المياه الأمريكية، وكانت القاضية ذاتها قد أحالت القضية إلى المحكمة العليا العراقية في جلسة 28 يوليو 2014، حيث قالت في حيثياتها: «يبدو لي أن هذه القضية ليست من اختصاص المحاكم الأمريكية لتقول فيها للحكومة العراقية من يملك، فهذا خارج نطاق اختصاصاتنا».

ومن المرجح، برأي الكاتب، لأي محكمة أجنبية تكون طرفا في الحرب بين بغداد وأربيل أن تحيل الأمر إلى المحكمة العليا في العراق، نظرًا لأن القضية عبارة عن نزاع دستوري في المقام الأول.

ويرى ماثيو ريد أن الأكراد لديهم حجة قوية، ولكن استقلال المحكمة العليا العراقية غير مشكوك فيه، وأي حكم ستصدره المحكمة العليا ضد حكومة إقليم كردستان سيزيد من النزاع القانوني. وإعلان الاستقلال قبل صدور حكم سيضر بتوقعات المبيعات. لذا، يقول الكاتب إن الحكم القانوني ضروري لحسم النزاع، ولكن بغداد ليست مضطرة إلى الفوز بكل معركة قضائية. يمكن للحكومة المركزية مواصلة حرب الاستنزاف القانونية، مع العلم بأن عدم اليقين والتأخير جيد بما يكفي لإخافة العملاء المحتملين.

اتفاقية «خطوط النفط العراقي– التركي»

ينتقل ريد إلى عقبة أخرى، هي اتفاقية «خطوط أنابيب النفط العراقي– التركي» لربط كركوك بميناء جيهان التركي. تعود الاتفاقية إلى السبعينيات من القرن العشرين. وتم تجديدها بين بغداد وأنقرة لمدة خمسة عشر عاما في 2010. وقد توقفت الصادرات الشمالية هذا العام في مارس، بعد أن هاجم مسلحون خطوط الأنابيب المزدوجة داخل العراق.

وفي أواخر العام الماضي، ربط الأكراد خطوط أنابيبهم الخاصة بأحد تلك الخطوط، شمال تلك التي تم تخريبها في وقت لاحق. وبدأوا ضخ النفط إلى ميناء جيهان بمباركة تركيا في مايو 2014. أثار ذلك غضب بغداد التي وصفت العملية بأنها «تهريب للنفط».

وبعد تحميل أول ناقلة نفط، رفع العراق قضية تحكيم دولية ضد تركيا في باريس. ولكن أكد كل من الأكراد والأتراك أن النفط الكردي هو في الواقع نفط عراقي. وسيتم تقسيم العائدات على أساس اتفاق يحصل بموجبه العراق على 83%، بينما تحصل حكومة إقليم كردستان على ما نسبته 17%. وسيختفي هذا الاتفاق في حال أعلن الأكراد الاستقلال، وامتلكوا خطوط الأنابيب. وإنهاء الاتفاق، حتى مع الموافقة التركية، بحسب الكاتب، لن يوفر حماية للنفط الخارج من جيهان. ويقول ريد إنه من المحتمل أن يدفع هذا النزاع بغداد إلى القيام بتعزيز جهودها في رفع دعاوى في المواني الأجنبية.

ضم كركوك إلى كردستان

توقع الكاتب أن يتم ضم كركوك إلى كردستان مستقلة في المستقبل، نظرًا لارتباط الأكراد التاريخي والروحي بالمدينة، ووجود البشمركة، مشيرًا إلى أن شركة «نفط الشمال» العراقية قد تولت رعاية المنطقة لعقود، وأنه سيكون من الصعوبة بمكان إبرام عقود لإحياء تلك الحقول العتيقة، والتي يصل عمر بعضها إلى ما يقرب من قرن من الزمان، إذا لم يضمن الأكراد بيع النفط، منوهًا إلى أن أي تهديد كبير من جانب المسلحين أو الجيش العراقي سيؤدي إلى وقف أعمال الشركات أيضا.

وأكد أن هناك أهمية عاجلة لأن تطلب حكومة إقليم كردستان قرار وقف الصادرات الذي أصدرته محكمة أمريكية. فأي عملية بيع للنفط في الولايات المتحدة ستدفع الزبائن الآخرين إلى شراء النفط من الأكراد. ولكن على المدى الطويل، لن تتوقف صادرات النفط من كردستان مستقلة على قرارات المحاكم فحسب، وإنما على الاعتراف الدولي أيضا.

وقال ريد إن البيت الأبيض، مثل تركيا، عازم على الحفاظ على وحدة العراق ككل. وفي حال أعلن الأكراد الاستقلال، على الرغم من معارضة واشنطن، فما كان يمثل حملة وراء الكواليس لمنع مبيعات النفط الكردية ربما يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

وشدد الكاتب في نهاية مقاله على أن «استفتاء الانفصال الذي وعد به برزاني واقع حقيقي يستحق السعي لتحقيقه، لكنه مقامرة عالية المخاطر في الوقت الحالي. وينبغي على واشنطن، في سعيها لإنقاذ العراق، الضغط من أجل هذا الاستفتاء كجزء من صفقة كبرى تهدف لإرضاء الأقليات، فضلا عن تحسين قانون النفط المراوغ، وهو ما سيؤدي إلى حل واحدة من أكثر المشاكل الشائكة في العراق».

عن مجلة «السياسة الدولية»